الأمم المتحدة

A/62/511*

الجمعية العامة

Distr.: General
23 November 2007
Arabic
Original: English

الدورة الثانية والستون

البنود ٤٨ و ٥٤ و ١١٦ من جدول الأعمال

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

التنمية المستدامة

متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية

رسالة مؤرخة ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ موجهة من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة

في أعقاب المناسبة الرفيعة المستوى بشأن تغير المناخ التي نظمتُ عقدها في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧، يسعدني أن أحيل طيا مذكرة المعلومات الأساسية التي صدرت قبل المناسبة، بناء على طلب الدول الأعضاء (انظر المرفق الأول) والموجز الذي أعده الرئيس، الذي أدليت به شفويا في اختتام المناسبة (انظر المرفق الثاني).

وأملا في أن تشكل هاتان الوثيقتان مرجعين مفيدين، أكون ممتنا لو تكرمتم بعرضهما على الجمعية العامة في إطار بنود جدول الأعمال ٤٨ و ٥٤ و ١١٦.

(توقيع) **بان** كي - مون

*أعيد إصدارها لأسباب فنية.

281107 281107 07-56821 (A)

المرفق الأول

مذكرة معلومات أساسية مقدمة من الأمين العام

١ - تغير المناخ خطر من أشد الأخطار التي يواجهها العالم تعقيدا وجسامة وتعددا في الأوجه. وترتبط الاستجابة لهذا الخطر ارتباطا وثيقا بشواغل عاجلة تتصل بالتنمية المستدامة والإنصاف العالمي؛ وبمدى الضعف ومدى القدرة على استعادة الحيوية؛ وبالاقتصاد، والحد من الفقر، والمجتمع؛ وبالعالم الذي نريد أن نخلفه لأبنائنا.

٢ - وإن مناخنا يتغير أساسا كنتيجة للانبعاثات التي يسببها الإنسان. وهو في سبيله لأن يُصبح أقل استقرارا وأكثر تقلبا واحترارا: وقد ارتفع متوسط درجات الحرارة السطحية في العالم بمقدار ٠,٧٤ درجة مئوية خلال المائة سنة الماضية. وتبدأ الفصول في أوقات مختلفة عما عهدناه كما تتزايد الاختلافات الطبيعية؛ وتتراجع الأنهار الجليدية؛ وترتفع مستويات سطح البحر. ومن المرجح أن تصبح الظواهر الجوية الشديدة أكثر تواترا وشدة. وقد بدأت الفيضانات والجفاف وموجات الحرارة تُسهم بالفعل في تلف المحاصيل واندلاع الصراعات، وفي تزايد عدد الأرواح التي يحصدها الموت والمعاناة الإنسانية باطراد. ومن المرجح جدا، كلما ازداد الكوكب احترارا، أن يزداد تواتر الفيضانات والجفاف وشدتهما في كثير من المناطق.

٣ - وليس تغير المناخ مسألة بيئية فحسب؛ بل تترتب عليه عواقب اقتصادية واجتماعية واضحة. فهو مرتبط ارتباطا لا انفصام له بخطة التنمية المستدامة الأعم، بما في ذلك التحدي المتمثل في الحد من الفقر. وسيترك تغير المناخ آثارا أشد بشكل غير متناسب على أفقر المجتمعات المحلية في العالم وأكثرها ضعفا، ويهدد بأن يجعل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية من غير المستطاع ما لم يُتخذ إجراء الآن. غير أن الروابط بين تغير المناخ والتنمية ليست مقصورة على التكيف. ويلزم أيضا حل طويل الأجل لمشكلة تغير المناخ، يتسم بالإنصاف والاستدامة ويستند إلى حق البلدان النامية في تنمية اقتصاداتها.

٤ - وقد اجتمع زعماء العالم في ريو دي جانيرو في عام ١٩٩٢ في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، الذي يُعرف أيضا باسم قمة الأرض. ومن بين المعاهدات التي اعتمدوها في المؤتمر اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ، التي يبلغ عدد البلدان المصدقة عليها الآن ١٩١ بلدا، والتي ما زالت هي النقطة المرجعية الرئيسية لسياسات تغير المناخ في العالم. وبعد ذلك بخمس سنوات تم الاتفاق على بروتوكول كيوتو، الذي دخل حيز التنفيذ في عام ٢٠٠٥. وسيكون مؤتمر الأطراف في الاتفاقية المقرر عقده في بالي، في

إندونيسيا، في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ مناسبة حاسمة في تحديد مستقبل العمل العالمي بشأن العناصر الرئيسية للاستجابة العالمية لتغير المناخ، وهي التخفيف من وطأة تغير المناخ، والتكيف معه، واستخدام التكنولوجيا، والتمويل.

٥ - ولتمهيد الطريق أمام المفاوضات التي ستُجرى في كانون الأول/ديسمبر وما يتلوها من مفاوضات، ونظرا إلى الشعور الواضح بإلحاح المسألة الذي أعرب عنه الزعماء للأمين العام عبر مبعوثيه الخاصين الثلاثة المعنيين بتغير المناخ، قرر الأمين العام عقد اجتماع لزعماء العالم لمناقشة التحدي المتصل بالمناخ. وهذه المناسبة الرفيعة المستوى ليست مفاوضات بحد ذاتها: فالمفاوضات الرسمية بين البلدان ينبغي أن تبقى في ظل الاتفاقية. غير أنه في مواجهة مسألة بهذا القدر من الإلحاح، من الأهمية بمكان أن تُتاح الفرصة لزعماء العالم لتوفير قيادة تتسم بوضوح الرؤية بخصوص كيفية المضي قُدُما. وسيسمح ذلك بإرسال إشارة سياسية قوية على أعلى المستويات إلى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ المقرر عقده في بالي، مفادها أن الحكومات مستعدة لتسريع العمل في ظل الاتفاقية.

٦ - وتحقيقا لهذه الغاية يُطلب من زعماء العالم الإعراب عن آرائهم بشأن المجالات الرئيسية لسياسات تغير المناخ العالمي، وهي: التكيف لآثار تغير المناخ، واكتساب مزيد من القدرة على استعادة الحيوية، واستخدام التكنولوجيا والابتكارات على أكمل وجه، وتمويل الاستجابة، وبذل الجهود اللازمة لتحقيق الاستقرار في مستوى غازات الدفيئة في الغلاف الجوي. وتقدم مذكرة المعلومات الأساسية هذه لمحة عامة عن كل من هذه المسائل وتطرح أسئلة لإثارة المناقشة. والمجالات الأربعة متداخلة بطبيعتها: وليس المقصود إبقاءها منفصلة بشكل غير مرن، بل بيان الصلات فيما بينها.

٧ - إن تحديا عالميا لم يسبق له مثيل مثل تغير المناخ، سيمتحن قدرة البشرية على حل المشاكل المشتركة كما لم تُمتحن من قبل. وليس تغير المناخ خطرا يتجاوز الحدود الوطنية فحسب؛ بل إنه يتخطى التقسيمات بين العديد من مجالات السياسات - من الطاقة إلى النقل، ومن الأمن الغذائي إلى إدارة المياه، ومن السلوك الفردي إلى الحكم العالمي. غير أن تغير المناخ يطالب الإنسانية قبل كل شيء بالتفكير وفق مقاييس زمنية أطول بكثير مما تعودنا عليه في السنوات الأخيرة. وفي نهاية المطاف فإن أعظم مسؤولية على عاتق أي منا هي مسؤوليتنا تجاه أبنائنا وتجاه المستقبل.

تحدي التكيف - من الضعف إلى القدرة على استعادة الحيوية

٨ - حتى وإن اعتمد غدا إطار شامل لتحقيق الاستقرار في مستويات تركيز غازات الدفيئة، فإن الاحترار وارتفاع مستويات سطح البحر اللذين يسببهما البشر سيستمران رغم

ذلك لعدة قرون – وسيكون من الضرورة الحاسمة رغم ذلك وضع استراتيجية عالمية للتكيف. وسترتكز هذه الاستراتيجية قبل كل شيء على التنمية المستدامة وسد احتياجات البلدان النامية – لا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا. فستكون الخاسرة الكبرى من تغير المناخ، وهي التي تملك أقل مقدرة على التكيف مع آثاره، على الرغم من كونها الأقل مشاركة في نشوء المشكلة في المقام الأول.

٩ – وقلما تنجز مساعي التكيف عن طريق جهود منفردة تُبذل بمعزل عن مجالات السياسات الأخرى. وبالعكس، يجب أن تُدمج استراتيجيات التكيف الوطنية الفعالة في النظم الاقتصادية والاجتماعية ونظم الحكم للبلدان، وأن تكون لها جذور راسخة في عملية تخطيط السياسات الوطنية في جميع الميادين. وقد شرع كثير من البلدان النامية بالفعل في وضع برامجها وخطط عملها الوطنية للتكيف. ويكتسب التعاون الإقليمي أهمية متزايدة، نظرا لمدى تجاهل آثار تغير المناخ للحدود الوطنية.

١٠ – وتدعو الحاجة إلى أن يكون التكيف مع آثار تغير المناخ جهدا عالميا يتطلب إظهار تضامن لم يسبق له مثيل بين البلدان. ومن المرجح أن يشمل الجزء الرئيسي لأية استراتيجية تكيف عالمية على وجه الخصوص تمويلات ومساعدات معززة بدرجة كبيرة في مجال بناء القدرات، توفرها البلدان المتقدمة النمو للبلدان النامية. وستقوم الآلية المالية للاتفاقية وصندوق التكيف التابع لبروتوكول كيوتو بدور هام، وسيلزم توسيع نطاقهما إلى حد كبير.

١١ – وستدعو الحاجة إلى توفير مساعدات مالية خارجية لمساعدة البلدان النامية على الوفاء باحتياجاتها في مجال التكيف. وستدعو الحاجة إلى أن تستهدف هذه المساعدات على وجه الخصوص القطاعات والبلدان التي تعتمد أصلا اعتمادا كبيرا على الدعم الخارجي، من قبيل قطاعي الزراعة والصحة في أقل البلدان نموا، أو لتغطية الاحتياجات في مجال الهياكل الأساسية الساحلية في الدول الجزرية الصغيرة وغيرها من البلدان النامية التي تتصف بضعف شديد فيما يتعلق بارتفاع مستوى سطح البحر. وتدعو الحاجة أيضا إلى إعطاء الأولوية لما يحدثه تزايد التقلبات المناخية من آثار على النظم الإيكولوجية، فضلا عن التصحر والجفاف وانعدام الأمن الغذائي، لا سيما في أفريقيا.

١٢ – وتدعو الحاجة أيضا إلى تحسين تبادل المعلومات وتقاسم المعارف فيما بين الحكومات، مثلا بشأن طبيعة الاستراتيجيات الناجحة للتغلب على المشاكل وأماكن تطبيقها. وتدعو الحاجة كذلك إلى توافر بيانات أفضل بكثير عن الآثار المتوقعة لتغير المناخ، لمساعدة البلدان على التأهب. وفي حين يزداد وضوح الآثار المسقطة على الصعيد العالمي،

فإن البيانات عن النتائج الحاصلة على الصعد الإقليمي والوطني والمحلي أكثر محدودية بدرجة كبيرة.

١٣ - والمطلوب من الدول والوكالات الدولية قبل كل شيء أن تكون على وعي تام بفوائد بناء القدرة على استعادة الحيوية - وهي طريقة للتفكير في العالم تنصب بصورة أساسية على إدارة التغير غير المتوقع. وبينما ينطوي تخفيض انبعاثات غازات الدفيئة على أهمية حاسمة للحد من مخاطر الكوارث في المستقبل، فإن من المهام الفورية لتعزيز قدرة المجتمعات المحلية على استعادة الحيوية، التأهب لمواجهة ظروف جوية أشد، من خلال برامج الحد من أخطار الكوارث، مثل تلك الهادفة إلى زيادة الوعي العام بالأخطار، ونظم الإنذار المبكر، والتأهب للكوارث. ويتضمن إطار عمل هيوغو ٢٠٠٥-٢٠١٥ بشأن القدرات الوطنية وقدرات المجتمعات المحلية على استعادة الحيوية على إثر الكوارث خطة متفقا عليها للحد من قابلية التأثر بالطقس شديد القسوة وتغير المناخ، والتكيف للأخطار المستقبلية الناجمة عن التزايد في الأحوال المناخية الشديدة في المستقبل.

١٤ - وحتى بينما نتلمس طريقنا وسط الشكوك، نعرف أن معالجة أوجه الضعف الحالية تشكل طريقة سليمة لتعزيز القدرة على زيادة تحمل آثار تغير المناخ في المستقبل، وأن للنمو الاقتصادي دورا حاسما في الحد من مدى الضعف - فتوافر مزيد من الموارد معناه إمكانية الوصول إلى التكنولوجيا، وإيجاد سبل بديلة للارتزاق، والحماية من ظواهر الطقس الشديد. وفي سياق مسألة الكوارث الطبيعية والبيئة، تتمثل القدرة على التحمل في كفالة إيصال الخدمات والموارد الضرورية على المدى الطويل، مع التكيف في الوقت نفسه للصدمات والتغيرات المعقدة. إن إدماج ''أفكار القدرة على التحمل'' في السياسات والممارسات سيشكل مهمة رئيسية لجميع سكان العالم طوال القرن الجديد.

أسئلة للمناقشة

- كيف يمكن إدماج استراتيجيات التكيف في السياسات وعمليات التخطيط الإنمائي الوطنية بصورة أفضل؟
- كيف ستنعكس آثار تغير المناخ على فرص التنمية المستدامة، بما فيها تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ؟ كيف يمكن أن تساعد التدابير المتخذة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية على بناء القدرة على التحمل؟
- كيف يمكن أن تعمل وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، والنظام الدولي الأعم مع البلدان النامية لبناء قدرتها على التحمل؟

- ما هي الآليات والأطر الدولية التي تدعو إليها الحاجة للتصدي لما يشكله تغير المناخ من خطر على التنمية المستدامة على المدى الطويل، بما في ذلك الأمن الغذائي والمائي والصحي على الصعيد العالمي؟

الوصول عن طريق الابتكار إلى عالم مراع للمناخ – دور التكنولوجيا ونشرها

١٥ – ستضطلع التكنولوجيا بدور أساسي في مواجهة تغير المناخ، فيما يتعلق بمعالجة أسبابه والتكيف في الوقت نفسه مع آثاره. وعلى ذلك يلزم إعطاء نشر التكنولوجيات الضرورية زخما هائلا. ومعظم التكنولوجيات اللازمة لتعزيز مكافحة تغير المناخ متوفرة الآن. وتنطوي مجالات من قبيل تحسين كفاءة الطاقة والحفاظ عليها عبر تغيير السلوك، والطاقة المتجددة، والتكنولوجيات التي تتيح الاقتصاد في استهلاك المياه، والبذور المقاومة للجفاف واستصلاح الأراضي، على إمكانية إجراء تخفيضات في الانبعاثات على الصعيد العالمي واتخاذ إجراءات للتكيف على النطاق اللازم على المدى القصير. لكن ينبغي أولا مواجهة تحدٍّ رباعي الجوانب.

١٦ – أولا، غالبا ما تعتبر التكنولوجيات البديلة القليلة الانبعاث الكربوني أكثر تكلفة من نظيراتها المستندة إلى الوقود الأحفوري. وهذه المشكلة سيتناقص حجمها مع تزايد الطلب على التكنولوجيات النظيفة، ومراعاة النُهُج التي تأخذ التكاليف البيئية في الحسبان، ومعالجة الانحرافات الحالية للأسعار. لكن بدء هذه العملية مشروط بتهيئة السوق تهيئة فعلية عبر تطبيق السياسات العامة المناسبة وبمواصلة تنمية أسواق الكربون. وقد شهدت السنوات الأخيرة اختبار مجموعة كبيرة من الأدوات المختلفة للسياسات العامة الرامية إلى تحقيق ذلك؛ ويكمن التحدي هنا في توحيد هذه الاستراتيجيات المتنوعة في كل شامل ومترابط.

١٧ – ثانيا، تعترض استعمال التكنولوجيات النظيفة، في كثير من الأحيان، عقباتٌ كأداء تتراوح من التحديات السلوكية، كإقناع الأفراد مثلا باستخدام الطاقة بشكل أكثر فعالية، إلى جمع رأس مال كاف للاستثمار في إقامة هيكل أساسي جديد للطاقة. وسيلزم في هذا المجال أيضا، للتغلب على هذه العقبات، اعتماد مجموعة كبيرة من مختلف النهج المبتكرة المتصلة بالسياسات العامة، تشارك فيها جهات فاعلة غير حكومية فضلا عن الدول والوكالات الدولية.

١٨ – ثالثا، سيلزم أيضا إعطاء زخم هائل للبحث والتطوير في مجال التكنولوجيات الجديدة مثل احتجاز الكربون وتخزينه، وخلايا الهيدروجين والوقود، وأنواع الوقود الحيوي ونظم تخزين الطاقة وتوليدها على نطاق صغير، وتكنولوجيا الطاقة النظيفة، ونظم الإنذار المبكر

للظواهر المناخية الشديدة، والتكنولوجيا الأحيائية – الأمر الذي سيقتضي بدوره عددا من إجراءات الدعم الحكومي المجمعة.

١٩ – رابعا، سيلزم نقل التكنولوجيا من البلدان المتقدمة النمو إلى البلدان النامية، وبشكل متزايد فيما بين البلدان النامية، على نطاق لم يسبق له مثيل. ويستثمر اليوم العديد من البلدان النامية التي تشهد نموا سريعا، مبالغ طائلة تقدر ببلايين الدولارات في الاستثمارات الرأسمالية من قبيل، البنية التحتية وتوليد الطاقة، التي ستستخدم لمدة ٣٠ سنة أو أكثر. ومسألة ما إذا كانت هذه الاستثمارات تساهم في التنمية المستدامة هي مسألة أساسية بالنسبة للمستقبل البعيد المدى الذي يُقرَّر الآن. ومن المرجح أن يكون سوق للكربون يعمل بشكل سليم من السمات البارزة في أي إطار مقبل للتخفيف.

٢٠ – ويتخذ بالفعل العديد من البلدان النامية إجراءات داخلية هامة. لكن لتحقيق نقل التكنولوجيا على النطاق اللازم، سيكون توفير إطار عالمي فعال للحوافز أمرا أساسيا. ويمكن للإنجازات المستهدفة الطموحة للبلدان المتقدمة النمو أن تؤدي إلى زيادة الطلب على تجارة أرصدة الانبعاثات التي تولدها آلية التنمية النظيفة، مما يساعد في التعجيل في عملية استحداث التكنولوجيات النظيفة ونشرها، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في الوقت ذاته.

٢١ – ومن المرجح أن تستند أيّ استراتيجية هادفة إلى تعزيز نشر التكنولوجيا، بشكل خاص، إلى مشاركة القطاع الخاص كجهة فاعلة أساسية. ويرجح أن تستند أنجع السياسات العامة إلى فهم واضح للشروط التي ستحمل الشركات على الاستثمار على النطاق اللازم، بما في ذلك التيقن التنظيمي ومواصلة أعمال سوق الكربون.

أسئلة للنقاش

- ما هي الآليات التي ستسرّع وتيرة نشر تكنولوجيات التكيف والتخفيف، المنطوية على أكبر الإمكانات بالنسبة للبلدان والمناطق المختلفة؟
- ما ينبغي أن يكون دور تمويل الكربون وتجارة أرصدة الانبعاثات والأنظمة وغيرها من المبادرات التي تقوم فيها الحكومات بدور رائد في زيادة الاستثمارات في مجال التكنولوجيات النظيفة؟ ما هو دور القطاع الخاص وكيف يمكن تعزيز تدفقات الاستثمارات الخاصة في مجال التكنولوجيات السليمة بيئيا؟
- كيف يمكن لاتفاقات التعاون التجاري الثنائية والمتعددة الأطراف العمل على خلق حوافز لنشر التكنولوجيات السليمة بيئيا؟
- كيف يمكن جعل الاستثمارات الجارية بالفعل في البنى التحتية أكثر مراعاة للمناخ؟

تمويل الاستجابة لتغير المناخ – الاستثمار في الغد

٢٢ - ستشمل مكافحة تغير المناخ تحولات هائلة في أنماط الاستثمار في مجموعة ضخمة من القطاعات التي تشمل توليد الطاقة، والصناعة، والبيئة المعمورة، والنفايات، والنقل، والزراعة، والحراجة. ويمكن في العديد من تلك القطاعات، أن يبلغ عمر الأصول الرأسمالية التي تشملها الاستثمارات ٣٠ عاما أو أكثر كثيرا: ومن ثم، فإن قرارات الاستثمار المتخذة اليوم ستؤثر على نمط توزيع الانبعاثات في العالم لسنوات عديدة مقبلة.

٢٣ - وما يُضخم من التحدي أن مجموع الاستثمارات في الأصول المادية تبين الإسقاطات أنه سيتضاعف ثلاث مرات بين عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٣٠، مع تقدير الاحتياجات في قطاع إمدادات الطاقة وحده بمبلغ ٢٠ تريليون دولار. وستُنفذ في البلدان النامية نسبة كبيرة من هذه الاستثمارات غير المسبوقة. ويلزم أن تعمل السياسة الدولية المعنية بالمناخ على تهيئة الظروف المواتية التي تتيح توجيه هذه الاستثمارات نحو خيارات أكثر استدامة قدر الإمكان، لا تجميدها في مسالك الانبعاثات غير المستدامة.

٢٤ - وبالنسبة للناحية المتعلقة بالتخفيف من الأعمال ذات الصلة بتغير المناخ، هناك شقان للتحدي المتعلق بالاستثمار. يتمثل الأول في ضرورة إيجاد سبل لتحويل الاستثمارات القائمة بالفعل من جانب مستثمري القطاعين العام والخاص باتجاه خيارات أكثر استدامة، عن طريق استخدام رأس المال المستثمر على الوجه الأمثل وتقاسم المخاطر فيما بين العناصر الفاعلة من القطاعين العام والخاص الأقدر على مواجهتها. أما الثاني، وهو على نفس القدر من الأهمية، فيتمثل في ضرورة زيادة تجمع رأس المال الدولي الخاص والعام المتاح للاستثمار في مناخ أكثر استدامة.

٢٥ - ومن الناحية المتعلقة بالتكيف من التحدي، لن يكون الاستثمار والتمويل الإضافيين أقل أهمية. فسيتعين أن تراعي العديد من الاستثمارات الجديدة، في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على السواء، آثار تغير المناخ، ولا سيما عندما يكون الاستثمار في قطاعات قابلة للتأثر إلى حد كبير بتغير المناخ أو الأحوال الجوية القاسية، من قبيل الزراعة والهياكل الأساسية. وفي الوقت نفسه، سيلزم كذلك تدبير موارد إضافية، ولا سيما في البيان العملي وتقاسم للاستراتيجيات الجديدة للتغلب على المشاكل وتقاسم هذه الاستراتيجيات، وفي إدخال الأفكار المتعلقة بالقدرة على التحمل في السياسات والممارسات الداخلية. ومن المرجح أن تكون هناك حاجة إلى تمويل عام خارجي إضافي من أجل تدابير التكيف في جميع القطاعات. وتتسم آليات وموارد التمويل الحالية بأنها محدودة، مما يجعل من الضروري تحديد مصادر جديدة للتمويل.

٢٦ - ومن أجل تعبئة تدفقات الاستثمارات والتمويل الضرورية لمواجهة تغير المناخ، سيلزم إجراء تحسينات على آليات مثل أسواق الكربون، والآلية المالية التابعة للاتفاقية، والمساعدة الإنمائية الرسمية، والسياسات الوطنية، وفي بعض الحالات موارد جديدة وإضافية، وتحقيق مزيج أمثل من هذه الآليات. وسيلزم أن تكون على وجه السرعة مجموعة من الآليات التي تستهدف خيارات تتراوح من إجراء تحسينات في كفاءة استخدام الطاقة إلى مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة، إلى تعزيز عمليات العزل. ويتعين إيلاء اهتمام خاص للقطاعات والبلدان التي تعتمد بالفعل وبدرجة عالية على الدعم الخارجي، من قبيل أقل البلدان نموا والبلدان النامية المعرضة بدرجة كبيرة لخطر ارتفاع مستوى سطح البحر.

٢٧ - وسيتعين إجراء توسيع كبير لسوق الكربون، الذي يقوم بالفعل بدور هام في تحويل تدفقات الاستثمارات الخاصة، وذلك من أجل تلبية الاحتياجات من التدفقات الإضافية للاستثمارات والتمويل. ويمكن للسياسات الوطنية أن تساعد في تحويل ما يقدمه المستثمرون من القطاعين الخاص والعام من تدفقات الاستثمارات والتمويل إلى بدائل أكثر مراعاة للمناخ، وأن تحقق استخدام الأموال المتاحة على الوجه الأمثل عن طريق توزيع المخاطر على جميع المستثمرين من القطاعين الخاص والعام. ويشكل بناء القدرات في البلدان من أجل توجيه الاستثمارات إلى تكنولوجيات مراعية للمناخ جزءا لا يتجزأ من ذلك.

٢٨ - وسيتطلب التأثير على اتجاه تدفقات الاستثمارات وحجمها العمل مع طائفة واسعة من الشركاء، تشمل القطاعين العام والخاص على السواء. فمصارف الاستثمارات المتعددة الأطراف، والمصارف الإنمائية الإقليمية، ووكالات المعونة الثنائية والمتعددة الأطراف، والأمم المتحدة بطبيعة الحال، تضطلع بأدوار هامة بدرجة كبيرة. ويشكل إطار الاستثمار في الطاقة النظيفة وإطار نيروبي وطائفة من الأطر التي أطلقتها المصارف الإنمائية الإقليمية، أمثلة جيدة على نوع الشراكة التي ستتزايد أهميتها في مواجهة هذا التحدي.

أسئلة مطروحة للنقاش

- ما هي الكيفية التي ينبغي بها تمويل زيادة تكيف البلدان النامية مع تغير المناخ؟
- كيف يمكن بشكل أفضل تحقيق مصادر الاستثمار والتمويل المتاحة حاليا للاستخدام على الوجه الأمثل من أجل التصدي لتغير المناخ؟ وكيف يمكن تحقيق تكامل أفضل فيما بين الآليات القائمة في إطار الاتفاقية وبروتوكول كيوتو؟ وما هي مصادر الاستثمار والتمويل الأخرى التي يمكن تنميتها؟

- ما هي أفضل الطرق التي يمكن أن تعمل بها الحكومات والهيئات المتعددة الأطراف مع القطاع الخاص من أجل التأثير على حجم الاستثمارات الجديدة وتوجيهها نحو خيارات غير ضارة بالمناخ؟
- ما الدور الذي يتعين أن تضطلع به مبادرات التمويل العامة، وتمويل الكربون، وتجارة أرصدة الانبعاثات، والأنظمة، وغيرها من المبادرات التي تقوم الحكومات بها بدور رائد من أجل زيادة الاستثمارات في مجال التخفيف من تغير المناخ؟

تخفيض الانبعاثات، وتحقيق استقرار المناخ – حماية مستقبلنا المشترك

٢٩ – في عام ٢٠٠٧، ستتسبب الأنشطة البشرية في انبعاث ما يربو على ٢٥ بليون طن من ثاني أكسيد الكربون في الغلاف الجوي. ويحتوي الهواء حاليا على ٣٨٦ جزءا في المليون من ثاني أكسيد الكربون – أي بزيادة تفوق ثلث ما كان عليه الحال في عصور ما قبل الصناعة وهو ٢٨٠ جزءا في المليون، كما تزداد مستويات التركيز باطراد بمقدار يتجاوز جزء واحد في المليون سنويا. وسيعمل أي حل شامل لتغير المناخ، بحكم تعريفه، على تثبيت تركيزات غازات الدفيئة في الغلاف الجوي في مستويات آمنة – لم تحدد كميا بعد – ويعرّف هذا الهدف باعتباره الهدف الجوهري للاتفاقية.

٣٠ – غير أن الخطوات الأولى نحو تخفيض الانبعاثات على الصعيد العالمي اتُخذت بالفعل. فقد تحقق هدف الاتفاقية المتمثل في تخفيض الانبعاثات من البلدان المتقدمة النمو إلى مستويات عام ١٩٩٠ بحلول عام ٢٠٠٠، ولو أن ذلك يرجع في المقام الأول إلى انخفاض الانبعاثات من البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية. والأهم من ذلك، فإنه بموجب بروتوكول كيوتو لعام ١٩٩٧، الذي صدق عليه ١٧٥ بلدا ودخل حيز النفاذ منذ عام ٢٠٠٥، التزم ٣٦ بلدا صناعيا بخفض انبعاثاتها بما يتمشى مع الإنجازات المستهدفة المتفق على تحقيقها بحلول عام ٢٠١٢ – رغم أن الإنجازات المستهدفة المتفق عليها في إطار بروتوكول كيوتو لا تتسق مع تحقيق هدف الاتفاقية.

٣١ – ويبدأ في الوقت الحالي الشروع في مفاوضات بشأن ما يتعين أن يتبع انتهاء فترة الالتزام الأولى لبروتوكول كيوتو. ويلزم اتخاذ المزيد من الإجراءات المتضافرة والمتسقة المتعددة الأطراف، التي تنطوي على خفض كبير للانبعاثات من قبل البلدان الصناعية ومنح حوافز لحث البلدان الأخرى على العمل. وسيكون من الضروري وصول الانبعاثات على الصعيد العالمي إلى ذروتها في وقت مبكر إذا أريد تجنب أسوأ الأضرار. وسيشكل مؤتمر بالي المقرر عقده في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ خطوة حاسمة على طريق زيادة الاستجابة العالمية لأكثر التحديات العالمية إلحاحا في يومنا هذا.

٣٢ - وقد أشار العديد من البلدان إلى ضرورة أن يستند التعاون الدولي في المستقبل بشأن تغير المناخ إلى العلم السليم، وأن يتوافق مع الاستراتيجيات الطويلة الأجل لتخطيط الاستثمارات. وهناك اهتمام متزايد بإقامة تعاون دولي أقوى، نتيجة للاسترشاد بالهدف المتمثل في تثبيت تركيزات غازات الدفيئة عند مستويات آمنة، وتزايد الإقرار بأن تكاليف التقاعس ستفوق تكاليف التحرك. إلا أن سبل تحقيق هذه الغاية يجب أن تكون منصفة إذا أريد بلوغ توافق آراء عالمي. وهذا المبدأ، المعتمد في ريو في مؤتمر قمة الأرض، أدرج أيضا في الاتفاقية، بوصفه المبدأ القائم على إسناد ''مسؤوليات مشتركة وإن كانت متفاوتة''، الذي تضطلع بموجبه البلدان المتقدمة النمو بدور قيادي في الاستجابة لتغير المناخ.

٣٣ - إن البلدان النامية لا تتحمل سوى أقل قدر من المسؤولية التاريخية عن المساهمة في مشكلة تغير المناخ، ولا يزال نصيب الفرد من الانبعاثات فيها أقل بكثير منه في البلدان المتقدمة النمو. ولكنها ستواجه أسوأ الأضرار التي يسببها تغير المناخ الذي نعيش فيه، كما أن لديها أقل قدرة على التكيف مع آثاره. ولذلك، فبينما لا يمكن حل مشكلة تغير المناخ العالمية إلا عن طريق حل عالمي، فإن هذا الحل يجب أن يتسق مع الأولوية السائدة للتنمية المستدامة، والحد من الفقر، وحق البلدان النامية في تنمية اقتصاداتها - مع تجنب أخطاء مسارات التنمية السابقة في البلدان الأخرى في الوقت نفسه.

٣٤ - ويضطلع العديد من البلدان النامية بالفعل بإجراءات داخلية هامة خاصة بها، كما أنها تشرع حاليا في التحول إلى مسارات إنمائية غير ضارة للمناخ. واستمرار زيادة مشاركة البلدان النامية من خلال الحوافز والدعم من الناحيتين المالية والتكنولوجية لما تقوم به من أعمال، بما في ذلك إدارة استخدام الأراضي، وتجنب الانبعاثات الناتجة من إزالة الغابات، والتحسينات في المسائل الأخرى ذات الصلة، سيشكل جانبا بالغ الأهمية في مستقبل السياسة العالمية المعنية بتغير المناخ. وإن كانت البلدان النامية هي من سيتكبد الخسائر الأكبر نتيجة لمشكلة تغير المناخ، فهناك الكثير الذي يمكن أن تجنيه من المكاسب من حل المشكلة إذا أمكن الاتفاق على إطار منصف.

أسئلة مطروحة للنقاش

- أي مسار يتعين أن تتبعه محادثات المناخ بشأن التخفيف على مدى السنتين إلى الثلاث سنوات القادمة؟
- كيف يمكن للبلدان أن تكفل أن تؤدي الاستراتيجيات والبرامج الوطنية في مجموعها إلى نتيجة متكاملة وسليمة بيئيا تتسق والتنمية المستدامة على الصعيد العالمي؟
- ما هي أفضل كيفية لتحقيق اعتماد الاستراتيجيات المقبلة على الجهود الحالية؟

المرفق الثاني

موجز من إعداد الرئيس

١ - إن مناقشة مسألة تغير المناخ بهذه الطريقة المباشرة والبناءة إلى هذا الحد، على أرفع المستويات ولأول مرة في التاريخ لأمر يبعث في نفسي الأمل الشديد. وهذا الاجتماع نقلنا إلى عصر جديد: فاليوم، سمعت دعوة واضحة من قادة العالم لتحقيق خطوة جذرية في بالي في مسألة تغير المناخ. وأعتقد الآن أن على كاهلنا التزاما سياسيا كبيرا لتحقيق ذلك.

العلم وآثار تغير المناخ وضرورة التحرك بسرعة

٢ - سمعت قادة العالم يؤكدون أن تغير المناخ حقيقةٌ قائمة، وهو ناجم بمعظمه عن النشاط البشري. وكان للعروض التي قدمها قادة أشد البلدان تضررا منه، خاصة الدول الجزرية الصغيرة النامية، دلالة خاصة. إذ إنهم نقلوا إلينا، ههنا، وبطريقة مدوية وجلية، رسالة مفادها أنه يتعذر استدامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ما لم نتعامل مع هذه المسألة بشكل حاسم.

٣ - التحرك ممكن الآن وهو مجد اقتصاديا. فثمن البقاء مكتوفي الأيدي يتجاوز ثمن التحرك السريع.

٤ - وسرني الاستماع إلى أحد المتحدثين من أحد البلدان النامية وهو يقول ”إن بلدنا من أفقر البلدان في العالم، لكننا لن نضحي مطلقا ببيئتنا لتحقيق أهدافنا [الإنمائية]“ - إن المسألة ليست في الواقع مسألة اختيار بين حماية البيئة وتحقيق هذه الأهداف، إذ إن الطريقة الوحيدة المستدامة على المدى الطويل هي السعي وراء الأمرين.

التكيف مع آثار تغير المناخ

٥ - ساق العديد منكم أمثلة من بلدانكم على معاناتكم من التحدي المتمثل في التكيف مع آثار تغير المناخ. وأعربتم عن تضامنكم مع أشد بلداننا هشاشة، خاصة الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا، التي، لئن كانت الأقل مساهمة في ما يجري حاليا، تتحمل وطأته. وتعهدتم بدعمها للتكيف مع العواقب الحتمية لتغير المناخ.

٦ - وأبديتم الإرادة السياسية، ودعوتم إلى تحسين التخطيط على الصعيدين الوطني والدولي لتحقيق التنمية المستدامة، وتكثيف أنشطة بناء القدرات وتوفير المزيد من الأموال. وأشير إلى برامج العمل الوطنية للتكيف باعتبارها نقطة انطلاق متينة ينبغي استخدامها لتلبية

الاحتياجات العامة للتكيف مع عواقب تغير المناخ، وليس فقط الاحتياجات الملحة والفورية. وأستشهد بما قاله أخوكم: ''إن جهود التنمية وجهود التكيف متلازمة''. وعلى حد قوله، يتعين على جهود القطاعين الخاص والعام أيضا أن تكون متلازمة عبر إقامة الشراكات بينهما.

٧ - وكثرٌ هم الذين دعوا إلى زيادة الأموال المقرر توفيرها عبر آليات معينة ينبغي أن تبدأ عملياتها في أسرع وقت ممكن، مثل صندوق التكيف. ويلزم أن تضاف هذه الموارد إلى الموارد التي سبق أن تم التعهد بتقديمها لمساعدة البلدان النامية على الخروج من ربقة الفقر وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٨ - ووافقتم أيضا على أنه يتعين علينا تخفيفُ خطر حدوث الكوارث وزيادةُ مقاومة المجتمعات المحلية لظواهر الأحوال الجوية المتطرفة المتزايدة، وذلك عبر التخطيط وبناء القدرات بصورة منتظمة. وينبغي للبلدان دمج هذا البعد في جميع الخطط الإنمائية التي تضعها، وينبغي للوكالات الإنمائية تزويد هذه البلدان بالدعم للقيام بذلك. وللمساعدة في تحقيق التآزر بين خطة تخفيف خطر حدوث الكوارث والخطة المتعلقة بتغير المناخ، أفكر في كيفية تعزيز قدراتنا على تخفيف خطر حدوث الكوارث.

التخفيف من حدة آثار تغير المناخ

٩ - هناك إقرار واسع النطاق بضرورة معالجة الأسباب الجذرية للمشكلة ووضع حد لآثارها من خلال اتخاذ إجراءات حاسمة. ومستوى المجهود الحالي غير كاف للقيام بذلك.

١٠ - ولقد جرت الإشارة إلى مفهوم الهدف الطويل الأجل حيث طالب الكثير من البلدان بتحديد أهداف ملزمة قانونا. وأشير بكثرة إلى الحاجة إلى تخفيض الانبعاثات إلى النصف بحلول عام ٢٠٥٠ وقصر زيادة درجة الحراة على درجتين مئويتين. ويلزم إجراء المزيد من المناقشات، وستحظى هذه المسألة بمركز الصدارة في برنامج التفاوض في أعقاب مؤتمر بالي.

١١ - ويجب أن يكون أي حل حلا منصفا بالطبع وأن يقوم على مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة، وأن تتماشى أي مطالبة باتخاذ إجراء مع القدرات ذات الصلة.

١٢ - ومما لا شك فيه أنه يلزم على البلدان الصناعية تخفيض قدر أكبر من الانبعاثات ويجب عليها أن تواصل تأدية الدور الريادي في هذا المضمار. ومن المشجع سماع الكثير من زعماء البلدان الصناعية أنفسهم وهم يعربون عن استعدادهم للقيام بذلك. واعترف الكثير من زعماء العالم النامي أيضا بأنه يتعين عليهم اتخاذ إجراءات للحد من زيادة الانبعاثات.

١٣- ولا ترغب البلدان النامية، لأسباب مفهومة، في إضاعة فرصها في تحقيق مستويات معيشة أفضل لشعوبها. وهي توافق أيضا على أن إقامة نظام طاقة أكثر استدامة يتسم بفعالية أفضل وتخطيط أحسن في مجال الطاقة، على سبيل المثال، يمكن أن يسمح بتحقيق نمو تقل فيه كثافة الانبعاثات. ويلزم توفير المزيد من الحوافز لكفالة مشاركة هذه البلدان مشاركة فعالة في نظام بشأن تغير المناخ يستحدث في المستقبل.

١٤ - ولقد شدد العديد منكم على أهمية التخفيف إلى الحد الأدنى من الانبعاثات الناشئة عن إزالة الأحراج. وأشرتم أيضا إلى المكاسب الكبيرة التي يمكن جنيها من الإدارة المناسبة لاستخدام الأراضي. ولقد أقر العديد منكم بضرورة منح البلدان النامية حوافز في هذا الصدد.

التكنولوجيا

١٥ - ستقوم التكنولوجيا بدور أساسي في سياق تصدينا الجماعي لتغير المناخ. وتشكل التكنولوجيات النظيفة محور التنمية المستدامة وتصدينا لتغير المناخ. وكما ذكر أحدكم: ''العالم بحاجة إلى ثورة تكنولوجية''.

١٦ - ولقد سمعتكم تقولون بوضوح إن الكثير من الحلول التكنولوجية موجودة بالفعل لتحقيق الهدفين المتمثلين في التكيف مع آثار تغير المناخ والتخفيف منها. ويمكن أن تؤدي أطر السياسات وآليات التعاون الفعالة إلى التعجيل بشكل كبير بنشر هذه الحلول بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب وداخلها.

١٧ - ولا تزال عملية نشرها تمثل التحدي الرئيسي، ويلزم بذل جهود دؤوبة للتغلب على العراقيل التقنية والاقتصادية والسياسية العامة. ويمكن أن تؤدي أطر السياسات وآليات التعاون الفعالة إلى التعجيل بشكل كبير بعملية نشر هذه الحلول. ويلزم أن يوسع إلى حد كبير نطاق الآليات الحالية لنقل التكنولوجيا والتعاون.

١٨ - وينطوي المضي في الاستثمار في البحث والتطوير على بشائر عظيمة بالنسبة للمستقبل. ولكن لكي تتحقق هذه البشائر، أقر الكثيرون منكم أنه يلزم على الحكومات والقطاع الخاص بذل جهود دؤوبة ومشتركة. وحسبما ذكرنا المتحدثون من البلدان النامية، يلزم أن تكون سياسات الطاقة سياسات داعمة لجهود البلدان النامية الرامية إلى القضاء على الفقر.

١٩ - ويلزم تعزيز التعاون الدولي على وجه الاستعجال بغية مساعدة البلدان النامية التي تتزايد احتياجاتها من الطاقة على التحرك صوب استخدام الطاقة المتجددة والمنخفضة

الكربون والتكنولوجيات الأنظف التي تستخدم لاستخراج الوقود الأحفوري. ويمكن أن تشكل أي تكنولوجيا نظيفة محركا رئيسيا للنمو الاقتصادي.

٢٠ - وبما أن الوقود الأحفوري سيظل أمرا أساسيا في المستقبل المنظور، يجب أن نحسّن فعالية الطاقة ونعزز الجدوى التقنية والاقتصادية للتكنولوجيا الجديدة والناشئة، مثل احتجاز الكربون وتخزينه.

٢١ - وتعد تكنولوجيات التكيف مع آثار تغير المناخ تكنولوجيات أساسية لزيادة مقاومة البلدان للآثار الناجمة عن تغير المناخ. ويلزم تيسير حصول البلدان النامية على هذه التكنولوجيات، ولا سيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية.

التمويل

٢٢ - أعتقد أنكم اتفقتم جميعا على أن اتخاذ إجراءات حازمة بشأن تغير المناخ هو جزء لا يتجزأ من الأولوية الرئيسية المتمثلة في تحقيق التنمية الاقتصادية الدائمة والقضاء على الفقر. وكما أوضح أيضا المتحاورون معنا في قطاع الأعمال التجارية، فإن القرارات بشأن الاستثمار التي تتخذ اليوم تترك آثارا طويلة الأمد على الانبعاثات لعقود قادمة. وعلى حد قول أحد ممثلي هذا القطاع: ''على المجتمع الدولي أن يرسل إشارة مدوية وطويلة وشرعية''. ويتمثل هدفنا في إقامة اقتصاد عالمي ينتج كمية قليلة من انبعاثات الكربون، يدعم جهود التخفيف من آثار تغير المناخ وجهود التكيف معها.

٢٣ - وفي رأي العديد منكم أن التحرك لمواجهة التغير المناخي لا يشكل تهديدا للتنمية الاقتصادية. ويلزم تزويد البلدان النامية بموارد إضافية للاستثمار وتعزيز قدراتها على تحديد تنفيذ المزيج المناسب من أدوات السياسات العامة الذي يساعدها على كفالة النمو المستدام.

٢٤ - وكما ذكر البعض منكم، فإن تعزيز سوق الكربون الذي يستند إلى تخفيض الانبعاثات بصورة طموحة في جميع البلدان المتقدمة النمو، يمكن أن يوفر المرونة التي تسهم في الانتقال بطريقة مجدية التكاليف إلى اقتصاد قليل الانبعاثات، وتعبئة الموارد اللازمة لتقديم الحوافز للبلدان النامية.

٢٥ - ويلزم تعزيز آلية التنمية النظيفة. وقد أكد المتحدثون من بلدان الجنوب وبلدان الشمال على السواء أهمية جعل حماية الغابات الحالية مشمولة بالتمويل المخصص لخفض انبعاثات الكربون بموجب نظام ما بعد عام ٢٠١٢.

آفاق المستقبل

٢٦ - لم يكن الهدف من هذا الاجتماع أن يكون مناسبة لإجراء مفاوضات؛ بل أريد منه أن يكون تجسيدا للإرادة السياسية لقادة العالم على أرفع المستويات من أجل التصدي، من خلال الإجراءات المتضافرة، للتحدي الذي يشكله التغير المناخي. وقد ذكرتم من جديد أن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المعنية بتغير المناخ هي المنتدى الوحيد الذي يمكن من خلاله اتخاذ قرار بشأن هذه المسألة.

٢٧ - ويلزمنا العمل على أن يدخل مثل هذا الاتفاق حيز النفاذ بحلول نهاية عام ٢٠١٢. وينبغي أن يكون المؤتمر المرتقب للأطراف في الاتفاقية الإطارية نقطة الانطلاق لمفاوضات مكثفة تستند إلى جدول أعمال متفق عليه. ويلزم أن تكون هذه المفاوضات شاملة لا تستثني أحدا، وأن تفضي إلى إطار واحد متعدد الأطراف.

٢٨ - وينبغي أن تكون جميع العمليات أو المبادرات الأخرى متطابقة مع عملية الاتفاقية، وأن تغذيها، الأمر الذي ييسر إبرامها بنجاح.

٢٩ - لقد قطعنا شوطا طويلا في مجال التوصل إلى فهم مشترك وتوافق آراء جديد هذا العام. وما زال هنالك الكثير الذي يتعين القيام به، لكن هذا الاجتماع قد أرسل إشارة سياسية قوية إلى العالم، وإلى مؤتمر بالي، مفادها أن هناك عزيمة وإصرارا على أرفع المستويات على قطع الجسور مع الماضي والتصرف بحزم. واستشهد من جديد بأحد المتكلمين اليوم عندما قال: ”على مسعانا أن يفضي إلى التزام وابتكار وقيادة صلبة“. وينبغي ألا تغيب عن أعيننا، أثناء عملية المفاوضات، الصورة الكاملة، ألا وهي صون كوكبنا.